الفصل الحادى عشر

- يشهد تاريخ العلمانيين أنهم ضغطوا على الفلسطينيين ودفعوهم للتوقيع على اتفاقية «أوسلو» المهينة، فجاءت التنازلات العربية تعبيراً عن التهاون السرى والعلنى مع أهداف الصهيونية.
- من كان يصدق أن رسالة الإصلاح التى رفعها حسن البنا إلى الملك ترمى بالانتهازية، وأنه بسببها «دفع الجميع ثمن هذه الانتهازية؟».

obeikan.com

obeikan.com

معارك سلطوية ضد الإخوان المسلمين
ومعارك الإخوان ضد السلطات القمعية

فى خريف أيامه وجد الرئيس السادات نفسه فى وضع لا يحسد عليه، نظراً لما كانت تتمتع به شجرة الإخوان المسلمين من ازدهار، وتمتد فروعها وتتشابك أغصانها بحيث أصبحت قادرة على لعب دور مؤثر فى العديد من الحركات الإسلامية، داخل مصر وخارجها.

إبان حكم عبد الناصر. كان مطلعاً على ما يدور بين جماعة الإخوان المسلمين، وقد عاش مرحلة أعضاء مجلس قيادة الثورة حينما كانت الجماعة تحاول أن تحصل على حق تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر، وبتمثيل وزارى فى قلب سلطة يوليو.

ورأى السادات جمال عبد الناصر حين وقع اختياره على «عبد العزيز على» نظراً لتلك الصلة التى ربطته بجماعة الإخوان المسلمين ليكون وزيراً فى أول وزارة يشكلها عبد الناصرر بعد قيام الثورة.

كان أول قرار صدر عن حركة الضباط الأحرار متسماً بالانحياز إلى الإخوان المسلمين، أو هكذا فسر بعد أن تم الإفراج الفورى عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين، واستثنى القرار المعتقلين الشيوعيين وأبقى عليهم فى المعتقلات، الأمر الذى أرث جذور الخلاف وغذى منابع الضغائن فى قلوب الماركسيين ضد جماعة الإخوان المسلمين، واعتبروهم – من باب الزراية – عملاء للحكومة.

على حين كانت الحركة السياسية التى تستند إلى الدين تكسب موقعاً

متقدما فى العديد من الدول، وغالبيتها تنظيمات محظورة كما هو الحال فى مصر والجزائر وتونس فتلك الدول تشترك مع مصر فى تلك الثقافة ونفس الرؤية التى من مصلحتها كسلطة حاكمة أن تضغط على قوى الإسلام إلى درجة التهميش والإقصاء.

فى بداية ثورة يوليو كان سيد قطب يدافع عن موقف جمال عبد الناصر من الاستعمار والإقطاع ورأس المال العالمى، وظل مفكر ثورة يوليو، وكانت مقالاته على صفحات جريدة الجمهورية تعبيراً عن روح الثورة، ودفاعاً عن القرارات التى اتخذتها مصر لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة.

لكن سرعان ما انقلبت الأحوال عقب حادث المنشية الذى تعرض له جمال عبد الناصر بالاغتيال فقبض على سيد قطب، وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً، ومن وراء القضبان، كتب العديد من الكتب التى كانت طبعاتها تنفد بمجرد صدورها وقد أمر جمال عبد الناصر بإطلاق سراحه قبل انتهاء السنوات المحكوم عليه بها.

وحينما نعود إلى الوراء قليلاً سنجد أنه صدر فى عام ١٩٥٣ قانون حل الأحزاب فى مصر بسبب إفسادها الحياة النيابية والسياسية، وهذا الأمر كان من وراء الأسباب العديدة التى أوجدت حالة من الانسجام بين جماعة الإخوان المسلمين وبين قيادة مجلس الثورة المصرية.

كان عبد الناصر هو الشخص الوحيد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى رفض أن يطبق قرار إلغاء الأحزاب على الإخوان المسلمين على اعتبار أنهم ليسوا أحزاباً، وإنما جماعة دينية.

بينما مضت جريدة الإخوان المسلمين التى ترأس تحريرها سيد قطب فى مهاجمة ثورة يوليو ورموزها حتى وقع حادث المنشية فقبض عليه وقضت المحكمة

بسجنه، وكما قلنا آنفاً فإن عبد الناصر أمر بإطلاق سراحه قبل أن يستكمل مدة العقوبة.

فى الستينات من القرن الماضى استمتع سيد قطب بالحرية فانكب على كتابة أخطر كتبه: «معالم فى الطريق» الذى تشكلت منه البنية الأساسية للفكر المتطرف، واعتبره المحللون السيوسيولوچين «مانيفستو الإرهاب» وكان سيد قطب يرى فيه شهادة تدين المجتمع ومن يسيرون وراء عبد الناصر:

«واتهامه بالجاهلية ورميه بالكفر، داعياً أتباعه إلى تجنب هذا الفكر ومخاصمته، والهجرة منه، هجرة عقلية وروحية وجسدية، والخروج عليه ومقاتلته قتال المسلمين لمجتمع كافر جاهلى!».(١)

لم يكن سيد قطب براجماتياً، ولا من جماعة المشائين الذين يهدرون حياتهم فى طرح الأسئلة والإجابة عليها، وإنما كان من فسيلة المفكرين الذين يحب أن يترجموا ما يقولونه ويكتبونه إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع.

وحينما تمكنت المخابرات الحربية من اكتشاف معسكر التدريب بناحية رأس البر والذى يسعى أعضاءه للعمل على قلب نظام الحكم بزعامة المفكر سيد قطب فقدم للمحاكمة التى انتهت بإصدار الحكم بإعدامه.

كانت فرصة النجاة من الإعدام متاحة أمام سيد قطب، لو أنه تخلى عن الاعتداد بقلمه (لحظة!!) وقدم التماساً كان ينتظره منه عبد الناصر ليلغى هذا الحكم، ولكنه آثر الموت فى كبرياء ودون أن يحنى رأسه.

قد يكون من بين هذا الاعتداد بالنفس أن الوصول إلى سلطة الحكم كان الطريق أمامها معبداً منذ أن حصلت جماعة الإخوان المسلمين على ذلك النجاح الكاسح فى تشكيل أول خلية لها فى الجيش المصرى عام ١٩٤٦ على يد الصاغ

(١) سليمان الحكيم (عبد الناصر والإخوان بين الوفاق والشقاق) مكتبة جزير الورد ط أولى ٢٠١٠ ص ٨٠.

محمود أيوب والذى كان يعتبر الأب الروحى لجميع ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢، وكان هدف الجماعة تطبيق الشريعة الإسلامية، وبتمثيل وزارى فى قلب السلطة.

وليس بخاف على عبد الناصر مدى تأثير الدين فى المجتمع، فهو الغطاء الذى يدثر به الحاكم جسد السلطة لكى يحظى بحب الشعب.

ولكن عندما تحاول جماعة الإخوان المسلمين الاستفادة منه فى كسب بعض المواقع لتحقيق أهدافها فى الحكم فإنه يناصبها العداء، واستغل حادث المنشية عام ١٩٥٤ فى التخلص من الإخوان ثم أعلن عند زيارته لموسكو فى ١٩/ ٨/ ١٩٦٥.

عن قيام جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة قلب نظام الحكم، وتم اعتقال قرابة ٢٠ ألف شخص وتجاوز عدد اعتقال المئات من السيدات والفتيات.

على حين مضى عبد الناصر فى توسيع إطار مشروعه على قاعدة القومية العربية وطن عربى واحد من المحيط إلى الخليج، وإبان انتشاره، ظهر الاختلاف جليا بين أهداف عبد الناصر وبين ما يراه الإخوان المسلمون من أن قوانين الخالق فى الدولة الإسلامية تظل فيها الأفعال خلقية بموجب طاعتها للأمر الإلهى لأنها موضوعة للخلق أجمعين، على العكس من ذلك قوانين الإنسان فى دولة القومية العربية، وحسبها أنها قابلة – بين وقت وآخر – للتغيير:

«إن تفريغ الخطاب القومى من محتواه الدينى سواء كان إسلامياً أو نصرانياً أو يهودياً، فسوف يترك هذا الخطاب فارغاً من كل قيم أو مضامين.. فإذا جاز للإنسان أن يشرع قوانين لتسيير أموره الحياتية اليومية فى المستوى الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لفترة زمنية محددة، فإن السؤال بأن هذه القواين ليست قيماً ثابتة، لأنه لا يجوز لبشر أن يشرع للمجتمع، ولا لجيل معين أن يشرع للأجيال القادمة، ولا لأمة أن تشرع للأمم جميعاً».(٢)

(٢) محمد سعيد ربان (العقلية الماضوية والقرارات المسبوقة) قراءة فى الصراع العربى – الإسرائيلى، مركز الحضارة العربية، ط أولى، القاهرة ٢٠٠٥ ص ٣٣.

رفض شباب ثورة يوليو ١٩٥٢ هذا الكلام جملة وتفصيلاً بل وشنت ضده حملات عدائية، تفجرت من خلال أحداث ١٩٥٤ و١٩٦٥، وجاءت نتائجها الدامية تعبيراً عن موقف النظام العنيف من الجماعة، ولم تخمد نيران هذا الاشتعال إلا بعد أن فقد الإخوان المسلمون العديد من الكوادر السياسية والقيادات المؤثرة فى الهيكل التنظيمى للجماعة.

وبثعلبية ماكرة ودهاء أهل القرى الذين عض الزمان بنواجذه على قلوبهم، حاول السادات – بعد وفاة عبد الناصر – أن يهادن الإخوان المسلمين، ويهدئ من رتم الأزمات المتصاعدة بينهم وبين السلطة.

كانت مبادرته – تعبيراً عن حسن النية – فى الإفراج عن العديد من قيادات الإخوان المسلمين، واتبع ذلك بتضمين خطبه التى كان يذيعها على الأمة لأكثر من خمس مرات يومياً، تلك المعانى التى هى خليط من الدين والسياسة، فى محاولة للاستحواذ على مشاعر المواطنين، وهو يرمى فى نفس الوقت إلى شحن صدور الإسلاميين لكى يجهزوا على العناصر الشيوعية والناصرية، بعد أن استفحل خطرهم، وصاروا يتهددون النظام عقب القضاء على مراكز القوى.

بذلك أعطى السادات الفرصة للإخوان المسلمين لكى ينتقموا من الناصريين ومن على أيديهم ذاقوا صنوفاً من العذاب، وعمقت هذه المشاعر الأحقاد والقلق لدى الجميع، مع ارتفاع نبرة الخطاب الدينى فى وسائل الإعلام، والحجر على حرية التعبير بالنسبة للناصريين والماركسين الذين شكلوا النواة الأولى لحزب «التجمع».

كانت جريدة «الأهالى» لسان حال حزب التجمع والرافضة لسياسية السادات قد أعد المسئولون بوزارة الداخلية لها جهازا يتولى مصادرتها، فبمجرد أن تطبع يتكفل هذا الجهاز بمصادرتها، حتى اضطرت لإيقاف خسائرها بأن تتوقف عن الصدور، ثم قام الحزب بإصدار نشرته الداخلية: «التقدم».

ورأى الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية بأن الوحدة من أهم متطلبات المعركة و الصمود والإصغاء بأذن واعية لتلك الأصوات التى ارتفعت فى الحركة الوطنية المصرية تدعو لإقامة جبهة موحدة مع الإخوان المسلمين فى مواجهة موقف السادات والتى سميت بسياسة الردة.

ولضيق مساحة الحرية، ومع التنامى المضطرد للتوجه الدينى، أصبح المجتمع يتجاذبه تياران دينيان.. دين الإعلام الرسمى للدولة، ودين الجماعات الإسلامية التى ترى أن المجتمع المصرى بات حظيرة للأفكار الوثنية.

وسط هذا الزخم، يرتفع صوت أيمن الظواهرى قبل أن يقدم استقالته من تنظيم الجهاد:

«إن أى تهاون مع النظام محرم شرعاً لأن المرتد فى الشريعة لا يُصالح ولا يُهادن ولا يُقَرّ على ردته، كما أن الحاكم إذا ارتد عن الشريعة وجب على كل المسلمين القيام عليه وخلعه، وهذا واجب عينى على كل من يستطيعه من المسلمين».

هذا التوجه الدينى لا يقبل به أشياع وشيوخ وصحافيو «دين الحكومة» وعلى الجانب الآخر انبرى أيمن الظواهرى قائلاً عندما سئل:

– هل أنتم بالمطلق ضد أية مبادرة لوقف الصراع العسكرى بينكم وبين الحكم فى مصر؟

أجاب: سيتوقف الصراع العسكرى وجميع أوجه المقاومة الأخرى – الدعوية والفكرية والإعلامية بين المجاهدين – كطليعة للصحوة الإسلامية – وبين النظام يوم أن يتخلى النظام عن حكم المسلمين على حين أبدت الحركات السياسية التبرم بسياسة الانفتاح، ورفض بنود إتفاقية كامب ديفيد التى أعطت لأسرائيل فى سيناء حقوقاً تنال من هيبة مصر وكرامتها، وذلك بتهميش دور الجيش

المصرى، وحصر وجوده فى منطقة محدودة، وبأسلحة خفيفة، وإنشاء محطات إنذار مبكر، تديرها قوات أمريكية، لرصد تحركات الجيش المصري، بشرق وغرب القناة، خدمة لإسرائيل .

وفى أكتوبر ١٩٨١ سقط السادات صريعاً بيد خالد الأسلامبولى، ثم طالت عمليات الإرهاب رموز الدولة، حين حاولت الجماعات الإسلامية اغتيال وزراء الداخلية السابقين: اللواء حسن أبو باشا، واللواء النبوى إسماعيل فى أغسطس ١٩٨٧، وزكى بدر فى ديسمبر ١٩٨٩، ولم تكد تمضى شهور حتى وقع حادث اغتيال د. رفعت المحجوب فى أكتوبر ١٩٩٠.

واتجهت الجماعات الإسلامية لاغتيال رموز الدولة المصرية: صفوت الشريف عام ١٩٩٣، ووزير الداخلية حينذاك اللواء حسن الألفى، ثم رئيس الوزراء آنذاك د. عاطف صدقى فى ٢٥/ ١١/ ١٩٩٣.

خلال تصاعد هذه الموجة الإرهابية، تعامل البعض من الصحافيين معها بشكل لا يبتعد عن منابع الفكر، وكل شتلة هى بنت بيئتها، ويجب مواجهتها لا بالمسدس، بل بالفكر.

بيد أن الحكومة التى عاصرت هذا المد الدامى، لم تعالج قضايا الإرهاب بعين الحكمة والموضوعية، بل صبت إهتمامها فى تكوير قبضة الإستبداد، والمضى فى وضع خطط معاداة الطموحات المشروعة للمواطنين البسطاء الذين لم يثبت إدانتهم، ولم ينضموا يوماً فى صفوف أية جماعة معادية للنظام.

فكان جزاء هؤلاء إهدار أوقاتهم الثمينة، وتبديد طاقاتهم فى ما لا طائل من ورائه، بداية من تجميد دور النقابات المهنية، وإغراق المواطنين فى قنوات المسلسلات التليفزيونية الهابطة، مع المزيد من إغراق الجماهير فى مشاكل الكرة، ومستقبل الناديين الكبيرين، وتركيز الإعلام المقروء، والمرئى، والمسموع على

عرض قضايا ثانوية، أو تلميع الشخوص ذات «الكراكتر» المنسجم مع رعبة التوجهات الرسمية، كروياً وفنياً.

وعندما تأتى مناقشة هموم الوطن على طاولة البرامج التليفزيونية، يكون المعدون لها قد سبكوا الحوار مع محاوريهم فى اتجاه طمأنة المشاهدين بأن المستقبل الواعد يبشر بالخير، حيث يرون أفقه المفتوح على «يوتيبيا» ترهص بالخير الذى سيأتى من سيناء المحررة، ومن توشكا التى صرف على استزراعها مليارات الجنيهات دون أن ينعم المواطنون بثمرة من أعنابها وقثائها.

يضاف إلى ذلك. فتح أبواب الندوات النسائية بدعم من سوزان مبارك زوجة الرئيس السابق و المندفعة بدعم علوى، وأجنبى، مع القصد والتأكيد على شجب وإدانة الواقع الذكورى دفاعاً عن الأنوثة المهيضة الجناح.

وعلى مدى سنوات حكم الرئيس المخلوع. راعى المسئولون أن تتم عمليات التلاقح الفكرى بين أدوات الإعلام الرسمى وبين العلمانيين، ومن يثير الإسلام -- كإطار حضارى – الرعب؛ ليس فى نفوسهم وحسب، بل إنه يبعث الخوف لدى ساسة الغرب.

ولأجل البقاء، رأت الجماعة فى ديسمبر ٢٠٠٩ أن تعيد النظر فى التاكتيك، وليس فى الأساسيات والمبادئ، فأكد الدكتور عصام العريان مسئول المكتب السياسى بالجماعة: أنه لا يكفى فقط التغيير داخل الجماعة، مشيراً إلى أن هذا التغيير يجب أن يصاحبه تغيير فى إسلوب معاملة النظام للجماعة.

●●●●●●

من أين خرج العنف وتكفير المجتمع؟

أجمع العلماء والمفكرون على أن تواتر الإحباط المصرى، العربى بعامة، وفى مواجهة أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧، ليس مجرد ظاهرة سياسية أو عسكرية، وإنما له جذور اجتماعية، تضرب فى أعماق حياتنا الفكرية، والاقتصادية، والأدبية.

من انكبوا فى البحث ومعالجة تلك الفترات، باحثين عن المفتقد فى حلقة الضياع، وأياً كانت نتائجهم أو مناهجهم فيجب أن ننظر لهذه المجهودات الفردية بعين الشكر والعرفان.

من المألوف أن يقال بأن لا شىء يعدل التجربة، فإذا قال أحد ما إن الجماعات الإسلامية كان وراءها تاريخ وأفكار دفعت حياتها ثمناً لها فلا أقل من أن يضاف هذا إلى التراث المشرق لكفاح المصريين.

إن مثل هذا الكلام على الإطلاق يكون أشبه بلوحة تجريدية.. خطوط كثيرة متشابكة.. خطوط كثيرة مكثفة، واللوحة على الرغم من احتشادها بمختلف الألوان والصدق، إلا أنها تحتاج أكثر لمزيد من التفاصيل!

الغالبية العظمى ممن يطالعون المجلات والجرائد القومية لن يكشف لهم أحد عن مدى الفواجع والمآسى التى حاقت بأعضاء الجماعات الإسلامية داخل السجون والمعتقلات المصرية، من انتزاع الأظافر، واستعمال الأسلاك الكهربائية لكهربة الأعضاء التناسلية، إلى الجلد حتى الإشراف على الموت.

(لكل جعلنا شرعة).

وقد يكون الصدق على طريق غير الأسوياء والمضللين، غريباً.. مقهوراً وليس على الدوام نعمة خالصة لأهله، إذ تستعمل ضده المعارف الزائفة التى لا تخدم

الإسلام ولا المسلمين، وقد تشوه الحقائق الصحيحة عن طريق تأويل مضلل.

هذا النوع المنتشر كالوباء، لا يمكن التعرف على أسبابه إلا بمعاينة سيوسلوجية تاريخية، تفض الأبواب التى أغلقناها دوننا ردحاً طويلاً من الزمن للتعرف على حاجة ما هو كائن وما يجب أن يكون، وصولاً إلى فهم مفردات الخطاب الدينى الذى تقولب فى جمود لدى النخبة الحاكمة ولسوف يظهر بالتأكيد – أن أزمة الإنسان ليست الدين أو الفكر الدينى، وإنما الأزمة فى الخطاب نفسه، مع ضرورة أن نعرف (أن الخطاب الدينى باعتباره الصيغة العملية والقولية التى يقدم بها الدين ولكن بصيغة معينة).

إن شئنا استقصاء الحقائق على نحو «محدد الاتجاه»، فهل يقبل مسلم مصرى – مثلاً – أن تستبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية كما فعل كمال أتاتوك فى تركيا وطباعة القرآن الكريم؟

هل يقبل المسلم الفطن دعاوى العلمانيين التى نفذها أتاتورك بالانحراف عن قوانين الأحوال الشخصية وإخراجها من دائرة القواعد الإسلامية؟.. لقد حرمت القوانين العلمانية تعدد الزوجات، وجعلت للقضاء وحده حق الفصل فى طلب الطلاق، وعدلت قوانين أتاتورك قوانين الميراث فسوت بين الرجل والمرأة، وأباحت للمرأة المسلمة أن تتزوج من تشاء من أى دين كان وقرر العمل بالقانون المدنى السويسرى.

كان أتاتورك يرى – ولدينا فى بلادنا العديد من أمثاله – أن الإسلام ظل عاملاً هداماً، وأنه جنى على تركيا وألحق بها خسائر فادحة، (وكان يقول فى أكثر الأحيان إن قوة العقل وقوة الإرادة تتغلبان على «قوة» الإله..!)

هذه الوقائع – ولدينا فى بلادنا منها الكثير – دفعت جماعات الجهاد وتحت طائلة سياط التعذيب فى المعتقلات، يجأرون بالصراخ، إذ بات للتعذيب دوراً

أساسياً فى ترسيخ مفهوم التكفير الذى استقر عنده فكر الجماعة، فالمعذب كافر ومن أصدر أمر التعذيب كافر، والمجتمع المنطوى على الظلم كافر (لأنه يرى ولا يتحرك) .

هؤلاء – محلياً وخارجياً – تلتقى مصالحهم حول تهميش الفصيل الإسلامى طالما أنه يستمسك بالشريعة والسنة المحمدية، بلغة تمنطق القضايا الفقهية والتشريعية، بما يدعم وجهة النظر القائمة على أن هؤلاء عبارة عن جماعة محظورة، وليس لأحد أعضائها الحق فى ممارسة حرية التعبير، ولا فى القيام بأى عمل سياسى، بناء على ما أصدرته لجنة شئون الأحزاب من قرارت تقضى بعدم فتح باب الشرعية لهم، وبناء على توصيات من الرئيس المخلوع حسنى مبارك .

إن المأساة هنا لا تكمن فى أساليب التعذيب البدنى والنفسى داخل المعتقلات فقط، بل فى محاربة الدين بالأساس، وما أمر الله به فى شأن العباد . . إن العقيدة الإسلامية لا تموت بالقتل، والتعذيب، ولكن متنها يشتد فى مواجهة أعمال من ولدوا مسلمين دون أن يعملوا العقل كما حث على ذلك كتاب الله – على الرغم من الزعم بأنهم علمانيون – وفيهم من تمسح بمظاهر الإسلام، وآثر أن يكون « معتدلاً » . وهو يعيش حياة الرق والعبودية فى خندق الأعداء الصليبيين والصهيونيين .

يذكرنا هؤلاء بمن أدخلوا الوثنية والشرك فى النصرانية عن طريق من تظاهروا بالنصرانية، ليتقلدوا المناصب الكبرى فى الدولة الرومانية :

« وقد فعل ذلك قبلهم الإمبراطور قسطنطين الذى اعتنق النصرانية، ولم يتخل عما اعتاد من ظلم وفجور . لقد اعتق النصرانية مرغماً بعد أن رفعته إلى العرش آملة أن يتقيد بأوامرها ويساعد على انتشارها . غير أنها لم تستطع أن تقضى على جرثومة الوثنية الرومانية وكانت نتيجة ذلك الصراع ان امتزجت مبادئ المسيحية وقيمها ببقايا تلك الوثنية اليونانية والرومانية . وهذا هو وجه

الخلاف بين نشأة الإسلام والنصرانية. إذ بينما اضطرت النصرانية إلى النمو بين أحضان الوثنيات التى سادت المجتمع الرومانى، قضى الإسلام على الوثنية منذ البداية قضاء مبرماً ونشر تعاليمه التى تقوم على الوحدانية الإلهية دون غموض.

وعمل الإمبراطور جاهداً بغية توطيد ملكه للتأليف بين الفريقين المتصارعين – بين النصرانية والوثنية. دون أن يحتفل احتفالاً صادقاً بحقيقة الدين. وحسب المسيحيون أن قبولهم بذلك الوضع إنما هو قبول مرحلى لا محيد عنه. وأن المسيحية ستستطيع أن تنجو آخر الأمر من رجس الوثنية».(١)

ولكى لا يختلط الأمر على أحد من المسلمين، أخذ الشيخ حسن البنا على عاتقه منذ أربعينات القرن الماضى فى دعم المرجعية الإسلامية فى مصر وغيرها إذاناً بمولد الوحدة الإسلامية الكبرى، بوعى يرى أن هذا الطرح فى حاجة إلى تضحيات جسام، ونشاط إيجابى يُفعل حركة الجماهير العريضة فى الشارع المصرى حتى كان تصادم الجماعة بالنظام الناصرى عام ١٩٥٤.

وبمباركة وتأييد من العلمانيين الذين أشرنا إلى أشباههم سلفاً حينما أدخلوا الوثنية والشرك فى النصرانية. كان موقف هؤلاء من الإسلاميين لا يختلف عن موقف أبائهم ومن ساهموا فى سقوط دولة الخلافة العثمانية، ومعهم يهود وعنصريون، لا يرون للمسلمين خيراً إلافى فصل الدين عن الحياة، أى فصل الأخلاق والمثل الفاضلة تماما عن أبعاد مطلقة، والنظر فى هذه الأمور (على أنها نظام نسبى من صنع الإنسان) بمعنى عدم تمركز الأدوار الاجتماعية فى مؤسسة وحدة كما حدث فى الغرب حينما تم فصل «الأدوار العلمانية» عن «الدينية».

وعلى دروب التشوية، والحط من عظمة الإسلام، يروج المغرضون من العلمانيين، أن من يرفض العلمانية، يهدف فى حقيقة الأمر إلى «ارتهان الدنيا

(١) د سر (النزاع بين الدين والعلم).

لصالح الدين»، كما يهدف أيضاً إلى «نفى الإنسان ونفى العالم».

والأغاليط فى هذا الصدد لا حصر لها، وأخطر ما فى هذا أن العلمانية ليست «الدنيوية فحسب»:

«بل هى «الدنيوية» التى تحمل فى باطنها، نفى ما عداها، إنها «الدنيوية» مشروطة بإقصاء «تشريعات الدين» عن واقع الحياة، وإزاحتها كضابط لسلوك البشر، وتنحيتها كميزان توزن به تصرفاتهم وأفاعيلهم وأنماط سلوكهم، وإلا.. فهل يُتَصوّر من يدرك أبسط بدهيات الإسلام أن يرفض الإسلام «الدنيا» حين تسترشد بأوامر الدين ونواهيه، وتنضبط بتشريعه وتنظيمه؟

هل يتصور أحد يدرك من تلك البديهيات شيئاً، أن يرفض الإسلام – وهو الدين الذى نهضت على قواعده الحضارة الشامخة التى ازدهرت بها «دنيا» الناس علماً ومدنية – تلك «الدنيا»، ويعاديها؟[٢]

ولا ينتظر من جماعة الإخوان المسلمين وهى تتابع وتطالع ما يجرى على هذا المنوال الزائف من قبل كتاب تستخدمهم الدولة أن تصمت، لكن أعمالها كانت لا تجر عليها سوى تقديم المزيد من القربات على مذبح الدم والحرية.

وكأن كفتى الميزان لا ترجح أحدهما إلا مع ارتفاع درجة الغليان الشعبى وارتفاع موجات الإقصاء والتضييق على الإخوان المسلمين فيزداد عدد الأعضاء المنضمين لها، ومع التنامى المضطرد دينياً، أصبح المجتمع يتجاذبه تياران.. تيار دين الإسلام الرسمى «دين الدولة»، وتيار يتشكل من (دين الجماعات الإسلامية) التى ترى أن المجتمع أصبح حظيرة للعقائد الوثنية.

يعنى ذلك أن نظام مبارك ليس مسلماً، وما دام هو كذلك فإن أوجه المقاومة بشتى أساليبها ستظل تمضى على طريق طليعة المجاهدين.

(٢) د. محمد عبد الفضيل القوصى (علمانية التنوير) مقال – جريدة الأهرام ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٠ ص٢٣.

بات الوضع على الساحة الداخلية والدولية مختلفاً تماماً من حيث إدارة الصراع والتحكم بزمامه، فالقوى الدولية الكبرى التى كان فى مكنتها إشعال الحرائق فى أى منطقة من العالم وإيجاد أمكنة الفتن وبؤر التناحر حتى تستفيد هى وتصنع أمجادها، فوجئت بما تسميه قوى الإرهاب الشيطانية تطال مصالحها وتلحق الضرر بمستقبل احتكاراتها العالمية فانطوى رجال البنتاجون على وضع خطط للوقاية وخطط عسكرية قالوا أنها ستستمر لفترة طويلة ضد «عدو ذكى له دوافعه» كما وقع جورج بوش رئيس الولايات المتحدة السابق قراراً فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠١ بمنح نائبه حق إصدار قرارات بتكوين محاكم عسكرية داخل وخارج الأراضى الأمريكية للإرهابيين الدوليين والمتواطئين معهم للإسراع بإصدار أحكام اعتمادا على أدلة ظنية لا تأخذ بها المحاكم المدنية.

على مستوى الواقع المصرى، تعامل بعض المفكرين والكتاب مع موجات العنف بشكل مختلف تماماً عن أعمال الدولة، إذ كان هؤلاء يرون أن الإرهاب يبدأ فكرياً، ويجب مواجهته لا بالمسدس بل بالفكر المستنير.

وتضافرت أقلام العلمانيين ومن كانت تغذى كتاباتهم الصحافة بمفاهيم ليبرالية، وهى تنادى بالإقبال على المجتمع المدنى الواعد ذى التعددية الحزبية، دون أن يقولوا لأحد أن التعددية المزعومة على أرض الواقع، لا تزيد عن أحجام قزمية تخلع عليها أشكال ما يسمى بالأحزاب السياسية (لكن فى أطر قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها).

ثم يمطروننا بنصائحهم، فلكى تنهض بلادنا وتتخلص من إرثها القديم ومن الإرهاب علينا أن نحتذى بتجارب الغرب، ولا ندرى كيف غاب عن العلمانيين فى بلادنا أن العلمانية فى الغرب أخفقت فيما كانت تنشده من

الحرية والمساواة، حتى تردى المجتمع فى هاوية اليأس، والإدمان، وازداد عدد الذين أقدموا على الانتحار، أما فى دول العالم الثالث فحدث ولا حرج:

«فقد اتسمت النظم العلمانية بالاستبداد، فى الوقت الذى لعبت فيه المؤسسات الدينية والقيم الدينية المطلقة دوراً فاعلاً فى حياة الأفراد والجماعات اليومية فى جلّ مجتمعات العالم الثالث».(٣)

فإذا صح أن الحرب على الإرهاب ستستمر لفترة طويلة حسب نبوءات مشايخ البنتاجون فإن الوضع فى مصر سيظل مترديا فى ظل طغيان الهواجس الأمنية التى لن تسمح لتغيير الإيقاع على صعيد الواقع المصرى.

وحتى إذا جاز تفسير ذلك بأنه التزام مؤقت – بحكم الضرورة – فإن هذا «المؤقت» بحد ذاته هو التفسير الموضوعى الصحيح لفقدان الانسان توازنه، فى بيئة ضاغطة، تدعى قيام «التعددية» دون أن تتخلى عن مفردات خطابها الأحادى الجانب، وعدم التجاوب مع المثالى الذى لا يزال محاصراً بآيات الشمولية.

نتيجة لكل هذه العوامل المشينة، فُرضت على الجماعات الإسلامية فى مصر أن تبقى هناك – وحدها – وراء جدران من العزلة، ولكنها كانت عزلة فريدة مكنتها من استجماع قواها لبناء نموذج إسلامى يتعاطى أساليب الحداثة، مع الدفع بالاجتهاد على طريق التزاوج بين النص الشرعى والحياة.

بيد أن ذلك الأمر لم يوقف الضربات الموجعة المسددة إلى قلب الجماعات الإسلامية، لأنها – حسب تفسيرات العلمانيين – بمثل هذه المفاهيم، لم تخرج عن دائرة المتربصين بـ«الحكومة»، ومن يحاولون النيل من أسس الأيديولوچية

(٣) موقع د. عبد الوهاب المسيرى على شبكة الانترنت.

المحمية بقوة السلطة، وضرب مصالح المستثمرين، ومن يدبرون المشاريع التى لا تعود على المجتمع بالفائدة، وكلمة المجتمع هنا، كانت تعنى: وقوع البلاد خالصة فى قبضة مبارك وعصابته.

وبعلمانية النخب المثقفة، تتوهم الدول المستبدة، أنها تتخذ من هؤلاء دروعاً تنجيها من هبوب الرياح الجبلى بعواصف محملة ببذور الإقتلاع والتلاقح والتغيير على أكتاف مضامين إسلامية تدعو للإصلاح وطلب الشهادة فى سبيل الله.

الحال هنا، لا تختلف كثيراً عن إيقاع الحياة بين بلد عربى وأخرى. إذ أن محنة إبتلاء الشعوب العربية واحدة، ويرى الحكام أنهم منكوبين بالفصيل الإسلامى، مما جعلهم -- بلا استثناء – يتفقون – لأول مرة فى حياتهم – للتعاون المشترك مع كافة رموز الاتجاه العلمانى، ومن يبرمون معهم الاتفاقيات الاستحباراتية المشتركة، بهدف القضاء على غير الموالين للدولة.

علما بأنه لا أحد من الإسلاميين يتنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين، وحديثاً يشهد تاريخ العلمانيين بأنهم ضغطوا على الفلسطينيين، ودفعوهم للتوقيع على اتفاقية «أوسلو» المهينة، فجاءت التنازلات العربية تعبيرا عن التعاون السرى والعلنى مع أهداف الصهيونية والولايات المتحدة.

وعلى نفس المنوال المضلل تبنت سلطة مبارك ما يسمى بديموقراطية الغرب فنرى تناقضها صارخا حين تزعم قيام مؤسساتها على التعددية، مع أنها تهمش «الآخر»، ولا تكف عن استبعاد الإخوان المسلمين وهى القوى الشعبية ذات التاريخ الضارب بجذوره فى أعماق التربة المصرية منذ العشرينات من القرن الماضى.

وتحت غطاء حماية الدولة من أعدائها، تعمل السلطات العربية المشتركة – على إقصاء القوى الإسلامية تحت زعم حماية الوطن ودعم الديموقراطية:

« فحزب النهضة التونسى الذى يؤمن بالتعددية وحقوق الإنسان والتداول السلمى على الحكم، ويقوده واحد من أبرز العقول العربية المعاصرة (الشيخ راشد الغنوش) لا يزال محظوراً من سلطة الدولة العلمانية، أما علمانية الجيش والنخبة الحاكمة فى الجزائر فقد أخذت على نفسها مهمة استئصال الإسلاميين المنتخبين فأغرقت البلاد فى حرب لا يزال أكبر فصيل إسلامى – الإخوان المسلمون – محظوراً من الناحية القانونية، كما أن لجنة شئوون الأحزاب التى تسيطر عليها الحكومة تقف بالمرصاد – منذ نحو عشر سنوات – أمام منح الشرعية القانونية لحزب الوسط الذى يستند إلى مرجعية إسلامية معتدلة فى الوقت الذى تقدم فيه تلك اللجنة تراخيص لأحزاب يكاد يجمع جلُّ المراقبين المحايدين على هامشيتها ».(٤)

أين ذهب من كانوا يزعمون الدفاع عن الحريات والتعددية الحزبية ويوسوسون فى أذن من يطالعون كتاباتهم بأن الإسلاميين هم رهط يناصبون الديموقراطية العداء، مع أنه لم يكن عهدهم بالسادات سعيداً، وتميز عهد مبارك بمطاردتهم ومحاكماتهم عسكرياً ومصادرة أموالهم و مساندة أقلام العلمانيين التى كانت تروج آنذاك لمشروع « جورج بوش » القاضى بتكوين كيانات شرق أوسطية جديدة؟

لدينا كم هائل من هذه الكتابات، آثرنا أن نختار منها ما كتبه واحد من الذين زاروا إسرائيل ، وهللوا مباركين لما أسفر عنه إتفاق « أوسلو » التى حصلت من ورائه إسرائيل على مغانم كثيرة، وهو يفترض أن المواطن العادى والأكاديمى

---

(٤) عبد الفتاح محمد ماضى (العلمانية والوسطية الإسلامية فى العالم العربى المركز الدولى للدراسات فى العالم العربى. المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧ ص١٦٦ .

المحترم ليس لديه هجوم على الحالة المصرية، بما فيها اعتداء على الديموقراطية والحريات:

« كانت مجلة الإيكونوميست قد نشرت ملفها عن التطورات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والمصرية، وبشكل من الأشكال كان العدد هو المرجعية فى الأنباء الواردة عن مصر بما اختلط فيه من نقد سياسى ومدح إقتصادى وتساؤل اجتماعى.

وكان الجديد فى الحوار ليس التداول حول المعلومات المنشورة، وإنما تقييمها من نقطة البداية التى كانت تحمل اعترافاً بفشل المشروع الأمريكى الذى خلط الاستراتيجية بالتاريخ إلى الدرجة التى انتهى بها الأمر إلى حالة من الفوضى المنذرة، وبينما كان لدى الولايات المتحدة مصالح مشروعة فى التعامل مع الإرهاب الذى دمر مركز التجارة العالمى فى نيويورك، وهاجم البنتاجون فى واشنطن تستدعى استراتيجية ناجعة لها أول أواخر، ولها وسائل ووسائط ولها أهداف واضحة ومعروفة، فإن ما حدث فعلاً هو أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت على الدنيا بمشروع الهندسة التاريخية. كانت نتائجها هى ما نراه الآن فى أفغانستان حيث فقدت السلطة المركزية سلطتها على أراضيها، والعراق حيث مضت الشهور دون قدرة على تشكيل حكومة نتيجة عجز قوى سياسية منتخبة، ولبنان حيث تم بعد التهليل لثورة الأرز تسليم السلطة الحقيقية لفيتو حزب الله، والصومال حيث الفوضى الدائمة، وفلسطين حيث جرت القسمة الدامية بين من يريدون البناء ومن يرغبون فى إطلاق الصواريخ على أهلهم قبل أعدائهم.(٥)

ها هى ذى المشاريع التى أيدها العلمانيون سلفاً تنهار أنقاضها على رؤوس الشعوب، ويثبت الواقع فشل ما أطلقوا عليه: الحرب ضد الإرهاب ، وضد

(٥) د. عبد المنعم سعيد (حوارات بوسطونية عن مصر ؟!) الأهرام ٧/ ٨/ ٢٠١٠.

استراتيجية حزب الله، وفشلت كتاباتهم الرامية إلى تحقيق أمانى الغرب فى إمحاء الوعى الدينى والسياسى لدى القوى الإسلامية الرافضة لترسانة الناتو العسكرية.

وعلى الرغم من الحصار المضروب على الإسلاميين فى المغرب العربى فقد تمكن «حزب العدالة والتنمية» من الخروج عن الأطواق الحديدية المضروبة حوله، وأصبح – بدرجة لافتة – الكتلة المعارضة الرئيسية للحكومة المغربية.

وفى مصر، غيرت الجماعات الإسلامية من توجهاتها العنفوية، وقدمت نفسها كفاعل سياسى يسعى للحصول على الشرعية القانونية، وأعلنت رسمياً فى يونيو ١٩٩٧ مبادرة لوقف أساليب العنف داخل مصر وخارجها، وفى مارس ١٩٩٩ أعلنت الجماعة وقف العنف نهائياً، وبين مؤيد ومعارض أصدر الدكتور عمر عبد الرحمن من سجنه فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر ١٩٩٨ بيانا يوضح إيجابية الرؤية لاستراتيجيةعمل الجماعة الإسلامية الجهادية للتخلى عن العنف والعمل بالوسائل السلمية أو الدعوية.

من يرود المستقبل ويطالع ما يرهص به الواقع المعيش، يدرك فى ألتو حصافة نظرة الإسلاميين، وأنهم إذا عزموا على خوض تجربة الديموقراطية وبالشروط المقننة لها بيد السلطة فسينجحون فيها بالنسبة المرجوة من ورائها، وهذا ما حدث تماما عندما حصل الإخوان المسلمون فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ على ثمانية وثمانين مقعداً.

وفى فلسطين حصلت حركة حماس على غالبية المقاعد الانتخابية التشريعية، وفى الجزائر، وبعد إقصاء «جبهة الإنقاذ الإسلامى» عن ممارسة دورها، تمكنت «الحركة من أجل الإصلاح» بزعامة الشيخ عبد الله جاب الله من الفوز بثلاثين مقعداً فى البرلمان وفازت «حركة مجتع السلم» بزعامة الشيخ محفوظ نحناج بثمانية وثلاثين مقعداً (وقد دخلا الحياة السياسية الجزائرية بخطاب

إسلامى جديد على أنقاض الخطاب المتشدد الذى كانت تحدث به جبهة الإنقاذ – المحظورة – بزعامة عباس مدنى وعلى بلحاج).

بالطبع.. أحدثت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ كابوساً يجثم على صدر السلطة،ومن يتابع ديناميكية العلاقة بين السلطةفى مصر وبين جماعة الإخوان المسلمين فلسوف يشاهد صوراً من الإيجابيات، وصوراً من السلبيات منذ نشأة الجماعة فى ١٩٢٨.

تعيدنا هذه الأحداث بالذاكرة إلى الوقوف هنيهة أمام نص المادة الثانية من برنامج جمعية الإخوان المسلمين.

إذ تنص على « عدم التعرض للشئون السياسية أياً كانت، ولا للخلافات الدينية، ولاصلة لها بفريق معين، فهى للإسلام وللمسلمين فى كل مكان ».

كانوا يتطلعون إلى إقامة جماعة دينية قوية تسعى إلى إصلاح ما أفسده الدهر، وحينما أدلوا برأيهم اتُهموا بالانتهازية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إبان تنصيب الملك فاروق على عرش مصر فقد انتهز حسن البنا هذه المناسبة ليقدم لملك البلاد رسالة يحثه فيها للعمل على توحيد الأمة وقيادتها نحو الإصلاح، وفسرت هذه الخطوة من قبل الرافضين لفكر الإخوان المسلمين بأنه إنحراف فى مسيرة الجماعة التى كانت تضع على وجهها قناع الإصلاح، ومن ورائه وجه آخر:

« وبدأت انتهازية كل من القصر والإخوان تتبلور على حساب الديموقراطية، فالتجربة الديموقراطية أجهضت بسبب ظهور الإخوان، وتقاطع الدين مع السياسة والتحالفات المتكررة بين قيادات الإخوان والقصر الملكى، ودفع الجميع ثمن هذه الانتهازية فالقصر يريد الإطار الدينى لكسب تعاطف الجماهير، والإخوان أرادوا المباركة الشرعية لكسب مواقع جديدة فى برنامج نشر الدعوة، وهو ما جعل البعض يعيد قراءة تأكيدات حسن البنا بأن دور الجماعة دينى

خالص فى بدايته، ليروج لفكرة أن الدور السياسى للجماعة هو الأبرز حتى فى مراحلها الأولى».(٦)

كلام يتضمن معان بائسة. هى أوهى من نسيج العنكبوت، فمن يدارى على فشله الذريع على ساحة المجتمع. يعزو السبب وراء ذلك إلى ظهور «الإخوان المسلمين»، ونحن نجزم بأنه لو كانت هناك قوى اجتماعية لها جذور صالحة. ما كانت لتنكمش أمام التيار الإخوانى، ثم من يصدق أن رسالة للإصلاح رفعها حسن البنا إلى الملك تُرمى بالانتهازية، وأنه بسببها (دفع الجميع سبب هذه الانتهازية؟).

لن نتساءل عمن هم «الجميع» وإنما سنعود إلى ما جرى بعد انتخابات ٢٠٠٥، إذ ارتفعت حدة الهواجس والشكوك فى «التيار الإسلامى»، وحتى بعد أن عدلت القوى الإسلامية عن موقفها القديم القاضى بإنشاء «دولة الخلافة»، وباتت تنشط فى اتجاه إقامة «دولة مدنية». هدفها القيم الإسلامية، وتقوم على أسس مفهوم المواطنة دون تمييز بين فئات المجتمع على أساس الدين أو المذهب أو اللون أو العرق أو اللغة.

ففى مصر أعلن الإخوان المسلمون التمسك بنظام الدولة نظاماً جمهورياً برلمانياً.. دستورياً ديموقراطياً.. فى نطاق مبادئ الإسلام.. كما جاء فى الإعلان الرئيسى لبرنامجهم الإصلاحى(٧) أما حزب الوسط تحت التأسيس فقد تحدث مؤسسوه فى برنامجهم السياسى عن الإسلام كمرجعية عامة للمسلمين وغير المسلمين، كما أكدوا على أن السعى – بالوسائل الديموقراطية – إلى تطبيق

(٦) د. فرج قدرى الفخرانى (التحولات فى موقف السلطة فى مصر تجاه جماعة الإخوان المسلمين) دراسة فى ديناميكية المنفعة) من كتاب: الحركات الإسلامية فى آسيا والمنطقة العربية، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ٢٠٠٧ ص ٨٦.

(٧) انظر المزيد من المعرفة برنامج الإصلاح السياسى للإخوان المسلمين على الموقع الرسمى لهم.
WWW.ikhwan.web

المادة الثانية من الدستور المصرى للتشريع «سيكون» عملاً أساسياً يضعه الحزب فى اهتمامه.(٨)

مع الأخذ فى الاعتبار أن ما لقيته الجماعات الإسلامية من اضطهاد منذ الستينات قد أفرز فكراً تكفيرياً لا يزال الكثيرون يعانون من آثاره، ولكن بإرادة من يحاولون تجاوز آلام الماضى وإحنه. استبدلت الجماعة موقفها جذرياً مع بداية النصف الثانى من التسعينات وبدأت فى تقديم نفسها كفاعل سياسى يسعى للحصول على الشرعية القانونية. لتكون مظلتها التى توثق علاقتها بالجماهير، فجاء هذا الموقف تعبيراً حراً، مستنيراً، يميز بين تفعيل حركة الجماعة، وإخراجها من العزلة التى فرضت عليها وبين تبنى مشاعر الانتماء للوطن بملامح عصرية.

كانت الإدارة الأمريكية تتابع ما يدور على الساحة المصرية عن كثب. إذ كان يهمها أن تستمع إلى أفكار الفرقاء دون وسائط، وبدأت – بالفعل خلال عهد بوش – بإجراء حوارات مع رموز الجماعات الإسلامية فى مصر، لكن المسئولين فى السلطة حذروها من الإيغال فى الحديث مع هذه التيارات المارقة على حد تعبيرها.

وكان المقابل الذى دفع لسد باب هذا الحوار، هو فتح أبواب البلاد على اتساعها لمزيد من شراهة الاستثمارات والأموال الأجنبية، وعدم أخذ موقف حازم و صارم مع إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالقدس، وكأن القدس مشكلة فلسطينية إسرائيلية، وليست قضية كبرى خاصة بالمسلمين والمسيحيين فى العالم العربى / الإسلامى، ومن المكاسب التى حصدتها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل إقلاعها عن إجراءالحوار مع جماعة الإخوان المسلمين فى مصر آنذاك، تخلى الحكومة المصرية عن مجرد الحديث مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية، فى الوقت الذى كانت فيه العلاقات تزداد حميمية ووثوقا بين المسيحيين البروتستانت

(٨) انظر المزيد من التفاصيل نص برنامج حزب الوسط تحت التأسيسى على الموقع الخاص بالحزب.

الأمريكيين وبين أعضاء الكونجرس أنصار الصهيونية.

على ضوء الحاصل تكثفت معركة إبادة الشعب الفلسطينى على مرأى وسمع العالم الغربى المسيحى. صاحب قوانين الحريات والعدالة، والديموقراطيات، ومن رضخوا لمزاعم الصهيونية، والساعين من وراء التطهير العرقى للشعب الفلسطينى لأجل تعبيدالأرض بجماجم العرب حتى يمكن للمسيح أن يعود ويحكم العالم لمدة ألف عام، يعم فيها العدل والرخاء!!

بناء على ذلك سيتحول جانب كبير من اليهود إلى المسيحية، وهذا إغراء لإنقاذهم من الهلاك. مع غض النظر عن إسدال ستارة كثيفة على ضمائرهم، والتغاضى عن عمليات التنقيب والحفر تحت جدران المدينة المقدسة، والتمهيد لبناء هيكل سليمان فى القدس. بعد أن قام بتدميره البابليون سنة ٥٨٧ ق. م، والهيكل الثانى الذى تم تدميره فى سنة ٧٠ ب. م على أيدى الرومان كما يعتقد المسيحيين البروتستانت فى أمريكا أن احتلال القدس هو تحقيق للنبوءات التوارتية.

ويستمر إغراء الصهيونيون العالم بفكرة القتل وإبادة الفلسطينيين تمهيداً لحلول الفترة التى سيحل فيها المسيح المنتظر. فى زمن سيتوفر فيه الخير والأمن والسلام للجميع:

« الذِّئْبُ وَالْحَمَلُ يَرْعَيَانِ معاً، وَالأَسَدُ يَأْكُلُ التِّبنَ كَالْبَقَرِ،أَمَّا الْحَيَّةُ فالتُّرابُ طَعَامَهَا ». (٩)

والفكرة فى الأصل صيغت إبان مرحلة السبى البابلى أملاً فى العتق والخلاص (وأول إشارة واضحة إلى هذه العقيدة جاءت عن النبى « أشعيا » الذى تنبأ بخروج الماشيح « المسيح المنتظر » من بيت داود ليخلص اليهود من الأسر).

(٩) أشعيا (٦٥/ ٢٥).

obeikan.com